

Distr.: General
4 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

يشرفني بصفتي رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية أن أحيل إليكم طيه نص البيان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي العاشر للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) خوسيه أنطونيو دوس سانتوس

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

بيان الاجتماع الوزاري السنوي العاشر للبلدان النامية غير الساحلية

نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

نحن، وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في نيويورك، في
٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على هامش الدورة السادسة والستين للجمعية العامة
للأمم المتحدة،

وإذ نشير إلى إعلان ألماني^(١) وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان
النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية
غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٢)، المعتمدين في ألماني، كازاخستان، في
عام ٢٠٠٣،

وإذ نشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة
العالمي لعام ٢٠٠٥،

وإذ نشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٠/٥٦ و ٢٤٢/٥٧ و ٢٠١/٥٨ و
٢٤٥/٥٩ و ٢٠٨/٦٠ و ٢١٢/٦١ و ٢٠٤/٦٢ و ٢٢٨/٦٣ و ٢١٤/٦٤ و ١٧٢/٦٥ و
المتعلقة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية والتي ستعالج عن
طريق التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماني،

وإذ نشير إلى إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة
بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني، المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠٨^(٤)، الذي أكد أن ارتفاع تكلفة نقل السلع عبر الحدود بالنسبة للبلدان النامية

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والمؤسسات المالية
والإئتمانية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣
A/CONF.202/3، المرفق الثاني).

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٦٣.

غير الساحلية يضع منتجاتها في وضع تنافسي ضعيف وأن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إنشاء نُظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر،

وإذ نشير أيضا إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية، المعتمد في اجتماع الوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في أسونسيون في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وإعلان أولان باتور المعتمد في اجتماع الوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في أولان باتور في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وكذلك إعلان إيزولويني المعتمد في الاجتماع الثالث للوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مملكة سوازيلند في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

وإذ نشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية^(٥) التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأكدوا فيها مجددا إقرارهم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها نتيجة افتقارها إلى منفذ بري إلى البحر وبعدها عن الأسواق العالمية، وشددوا على ضرورة التغلب على مواطن الضعف هذه وبناء قدرتها على التكيف. ودعوا إلى التنفيذ التام والفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي على النحو الوارد في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ نسلم بأن التحديات الإنمائية التي تواجهها بلداننا بسبب العائق الجغرافي الناشئ عن افتقارها إلى منفذ بري إلى البحر وما يترتب على ذلك من صعوبات جمة في تحقيق الاندماج الفعلي لاقتصاداتنا في نظام التجارة المتعدد الأطراف تتخلل كل جانب من جوانب عملية التنمية بما في ذلك النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نسلم أيضا بأن المسؤولية عن إقامة نظم فعالة للمرور العابر تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية التي يتعين عليها أن تسعى لتهيئة الظروف التي يمكن من خلالها إيجاد الموارد واجتذابها وتعبئتها بصورة فعالة من أجل التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها، وإن كان يتعين أيضا أن تلقى جهودها دعما دوليا مستمرا من الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية بروح من المسؤولية المشتركة،

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

بما في ذلك الدور الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع الأخذ في الاعتبار أيضا الاتفاقات بشأن التكامل الإقليمي،

وإذ نعرب عن دعمنا للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من النزاع بهدف تمكينها من تأهيل هياكلها الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بنائها، حسب الاقتضاء، ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي،

وإذ نفر بالدعم القيم والمتصل المقدم من شركاء التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والشركاء الثنائيون والمجتمع المدني والقطاع الخاص والدور الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف التصدي لتحدي حاسم هو تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وخصوصا عن طريق تطوير هياكل أساسية كافية للنقل وإنشاء نظم للنقل العابر.

وإذ نعرب عن قلقنا بشأن عودة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، واقتران ذلك بالتأثير السلبي لتغير المناخ، مما أضر سلبا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في السنوات الأخيرة وزاد من مواطن الضعف لديها وقلص قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نحيط علما بالتقرير المرحلي السنوي للأمم العام بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي،

نعمد البيان التالي:

١ - نؤكد مجدداً التزامنا الراسخ بالإسراع في تنفيذ برنامج عمل ألماتي من خلال إقامة شراكات فعالة وحقيقية بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية، وكذلك بين القطاعين العام والخاص على كل من الصعيد الوطني والثنائي والإقليمي والعالمي، حيث أن هذه الشراكات أساسية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في المواعيد المحددة لها والاندماج الكامل والحقيقي للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي؛

٢ - ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية، وشركاؤها في التنمية، وبلدان المرور العابر المجاورة، صوب تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي على نحو ما يدل عليه انخفاض حالات التأخير وأوجه القصور على الحدود نتيجة اتخاذ عدد من التدابير لتيسير النقل والتجارة؛ وحدوث بعض التوسع في تطوير الهياكل

الأساسية للنقل العابر؛ وزيادة الجهود الرامية إلى توحيد القواعد والمعايير في قطاع النقل، وحدوث تحسينات في المساعدة الإنمائية المخصصة لقطاعات النقل والتخزين والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية، وحدوث بعض الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات وتخفيف أعباء الديون؛

٣ - ونعرب، مع ذلك، عن استمرار قلقنا من أنه بالرغم من تزايد الجهود في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، فإن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تتحمل تكاليف مرتفعة في المعاملات التجارية تجعل منتجاتها في وضع تنافسي ضعيف وتثبط الاستثمار الأجنبي وتشكل السبب الرئيسي لتهميشها المستمر في الاقتصاد العالمي. وقد منعت التحديات المستمرة للبلدان النامية غير الساحلية من استخدام التجارة بصورة كاملة كأداة لزيادة المدخرات المحلية اللازمة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي ومواصلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - ونعرب عن قلقنا من أن القصور في تطوير الهياكل الأساسية للنقل، بما في ذلك ممرات التجارة الإقليمية، وتدهور المرافق القائمة، واستمرار غياب طرق ربط أساسية، وعدم وجود وصلات ذات كفاءة للنقل البري الداخلي، من قبيل تلك التي تصل بين مرافق السكك الحديدية ومرافق الموانئ، وعدم وجود موارد مستدامة للصيانة، كل ذلك لا يزال يشكل عائقاً كبيراً أمام توسع التجارة في البلدان النامية غير الساحلية. ولا تزال هناك مشاكل في مجال النقل العابر من قبيل عدم كفاية الطاقة الاستيعابية في الموانئ، ووجود حالات تأخير في الموانئ وفي التخلص الجمركي، ووجود رسوم وعوائق نتيجة للإجراءات الجمركية المرهقة وغيرها من القيود التنظيمية، وضعف الترتيبات القانونية والمؤسسية، وكذلك ارتفاع تكلفة المعاملات المصرفية؛

٥ - ونعرب أيضاً عن قلقنا إزاء استمرار عدم التنوع في صادراتنا مما يجعل اقتصاداتنا عرضة للصدمات الخارجية، ونحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنفيذ تدابير سياساتية لتعزيز قدراتها الإنتاجية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة لصادراتها حتى تتمكن من اغتنام الفرص التجارية المتاحة؛

٦ - ونعرب عن قلقنا العميق من أنه في حين تضررت البلدان النامية غير الساحلية بشدة من تأثير تراجع النشاط الاقتصادي العالمي ولم تبدأ إلا توا في المضي على طريق التعافي، فقد عاودت أسعار الغذاء ارتفاعها الحاد وعادت أسعار السلع الأساسية

إلى التقلب مما يؤثر على سبل معيشة السكان لدينا ويعيق جهودنا للحفاظ على النمو الاقتصادي. ومن هنا فإننا نجدد التزامنا ببذل جميع الجهود لتعزيز قدرتنا على الصمود أمام تأثير الصدمات الخارجية والاستمرار في تعزيز تنفيذ برنامج عمل المائي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - وفي هذا الصدد، فإننا نحث المجتمع الدولي، والشركاء في التنمية والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة، على توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه للبلدان النامية غير الساحلية من خلال زيادة الدعم المالي والتقني لتمكينها من الصمود في وجه الصدمات الخارجية المتعددة وتخفيف حدة تأثير التحديات الجديدة والناشئة على القطاعات الأكثر ضعفاً في سكانها؛

٨ - ونهيب أيضاً بالمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات البحثية الاضطلاع ببحوث بشأن ضعف البلدان النامية غير الساحلية أمام الصدمات الخارجية، ووضع مجموعة من مؤشرات الضعف يمكن استخدامها لأغراض الإنذار المبكر؛

٩ - ونقر بأن تغير المناخ يجلب تهديداً يحتمل أن يكون دائماً وخطيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا وقد يقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً لأننا الأقل تأهباً لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدة آثاره والتي من شأنها أن تفاقم بدرجة أكبر من مواطن الضعف التي تعيشها بلداننا بالفعل. إننا عُرضة لتأثيرات تغير المناخ على الإنتاج الزراعي، ووقوع كوارث طبيعية بصورة متواترة، وتدهور الأراضي، والتصحر. ومن المسائل الأخرى التي تؤثر على البلدان النامية غير الساحلية: الأمن الغذائي، وقدرة الموارد السمكية الداخلية على البقاء، وتوافر المياه، وتآكل التنوع البيولوجي، والصحة البشرية. ونحث شركاءنا في التنمية على تزويد البلدان النامية غير الساحلية بالمساعدة المالية والتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات لتمكينها من التصدي لتحديات تغير المناخ، وخصوصاً بوضع استراتيجيات فعالة للتكيف باعتبار ذلك أولوية، واتخاذ إجراءات مناسبة للتخفيف من حدة الآثار، وكذلك توفير مرفق تمويلي خاص لتغير المناخ لفائدة البلدان النامية غير الساحلية؛

١٠ - ونشجع المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة للأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة على مساعدة البلدان النامية غير

الساحلية على القيام بدراسات من أجل فهم أفضل لآثار تغير المناخ على البلدان النامية غير الساحلية، ووضع تدابير لمواجهة تأثيراته السلبية؛

١١ - ونؤكد على أهمية تدابير تيسير التجارة بالنسبة لنمو وتوسع التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية وتأثيرها الإيجابي على تنميتها الاقتصادية. ونهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يتضمن الاتفاق بشأن تيسير التجارة في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة للتنمية تعهدات ملزمة تكفل حرية العبور وفرض قيود صارمة على الرسوم والمصاريف الإلزامية والإجراءات الشكلية، فضلا عن الشفافية، وأن يتضمن أيضا معايير موحدة لمتطلبات التوثيق، مما يسمح بالتالي بالتسجيل بنقل السلع والإفراج عنها وتخليصها جمركيا. ويجب أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في الاعتبار على نحو كامل من أجل مساعدتها على التغلب على معوقاتها الجغرافية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو خفض تكاليف المعاملات من خلال تقليل زمن النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١٢ - وندعو إلى إيجاد حل لا يضر التنمية للجمود الحالي في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية يمكنه فتح الطريق لاختتام ناجح وطموح للجولة التي تبلغ مدتها عشر سنوات. ومن المفروض أن يؤدي ذلك إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وتوليد تدفقات تجارية أكثر والتركيز على احتياجات البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن يظل التركيز على الالتزام بجعل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية فعالا من الناحية العملية؛ وبالقضاء الموازي على جميع أشكال إعانات التصدير، وإدخال تخفيضات كبيرة في الدعم الداخلي الذي يشوه التجارة، وذلك على النحو الذي يوافق الولاية المعهود بها إلى جولة الدوحة. ويجب كذلك أن تعالج الوثيقة الختامية على نحو كاف مسألة المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

١٣ - ونؤكد على أهمية الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في الدوحة، قطر. وسنبذل الجهود اللازمة في عملية التفاوض من أجل المساهمة في التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر، ووضع التنمية في صلب الاهتمامات العالمية، وبغية تحقيق نمو شامل للجميع ومستدام للبلدان النامية. ويتعين علينا أن نضمن أن يحدث المؤتمر أثرا إيجابيا وأن يساهم مساهمة فعلية حقا في الجهود الإنمائية للجميع، ولا سيما أكثر البلدان ضعفا. وسنحدد بشكل فعال التحديات والإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل الدول النامية

غير الساحلية للتغلب على معوقاتنا. كما ندعو البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى دعم مجموعة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في جهودها؛

١٤ - ونهيب أيضا بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة توفير دعم أكبر من أجل تعزيز القدرات التفاوضية للبلدان النامية غير الساحلية وقدرتها على تنفيذ تدابير تيسير التجارة؛

١٥ - وندعو إلى تقديم المساعدة التقنية المعززة للبلدان النامية غير الساحلية التي لا تزال خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد وترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونشدد على الحاجة إلى أن يُراعى، أثناء عملية الانضمام، المستوى الإنمائي لكل بلد من البلدان النامية غير الساحلية والاحتياجات والمشاكل الخاصة التي يسببها العائق الجغرافي الناجم عن كون هذه البلدان غير ساحلية وعلى أن تتاح لجميع البلدان النامية غير الساحلية المنضمة جميع الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية التي يتضمنها الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وكافة اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وينبغي تقديم مساعدة تقنية هادفة إلى البلدان النامية غير الساحلية المنضمة خلال جميع مراحل العملية؛

١٦ - ونكرر طلبنا بأن يتم أثناء تقديم المساعدة الإنمائية في سياق مبادرة المعونة من أجل التجارة إعطاء الاهتمام الكافي للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن يكون من بين مجالات الدعم الهادف بناء القدرات من أجل رسم السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتنفيذ الاتفاقات الدولية، والاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والمرافق العامة، وتعزيز القدرات الإنتاجية بغية زيادة القدرة التنافسية لمنتجات بلداننا في أسواق التصدير. ونولي أهمية كبيرة لمبادرة المعونة من أجل التجارة، ولنلتزم بتعزيز مشاركتنا في عملية الرصد من أجل التعبير بشكل أفضل عن احتياجاتنا وأولوياتنا التجارية التي تحتاج إلى الدعم؛

١٧ - ونؤكد على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع التنمية والحد من الفقر عن طريق العمالة ونقل الدراية الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رأس المال التي لا تترتب عليها ديون، فضلا عن دوره الرئيسي في توفير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والمرافق العامة. وندعو الدول المصدرة لرأس المال إلى توفير قدر أكبر من المساعدة والدعم الماليين لجهود البلدان النامية غير الساحلية الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ حوافز اقتصادية

ومالية وقانونية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية؛

١٨ - ونهيب بشركائنا في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف ليس الحفاظ على المستويات الحالية من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية فحسب، ولكن أيضا الزيادة في الالتزامات من أجل دعم تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر ومشاريع تيسير التجارة في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وبالتالي تعزيز الترابط فيما بين بلدان المنطقة الواحدة، واستكمال الوصلات الناقصة، وضمان تأدية الممرات البحرية الاستراتيجية لوظيفتها بطريقة سليمة؛

١٩ - وندعو الجهات المانحة إلى تقديم الدعم من خلال زيادة تخفيف عبء الديون من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على إحراز تقدم نحو إنجاز أهداف برنامج عمل الماتي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٠ - ونثني على الجهود المبذولة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميادين التعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ونطلب زيادة الجهود التي يمكن أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية على التصدي لتحديات التنمية المعقدة والشديدة التي تواجهها بسبب معوقاتها الجغرافية، مما يؤدي إلى تسريع تنفيذ برنامج عمل الماتي؛

٢١ - ونلتزم بتنفيذ ولاية مجمع التفكير الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وندعو جميع البلدان النامية غير الساحلية إلى أن تصبح من الموقعين على الاتفاق المتعدد الأطراف. ونشيد بالخطوات التي اتخذتها حكومة منغوليا في النهوض بتفعيل مجمع التفكير الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية في أولان باتور. ونهيب بالمنظمات الدولية، ولا سيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد، واللجان الإقليمية والبلدان المانحة وغيرها من مراكز الخبرة الرفيعة الرائدة، دعم الأنشطة التنفيذية لمجمع التفكير؛

٢٢ - ونلاحظ أن الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق الرئيسية الآسيوية لعام ٢٠٠٣، والذي بدأ نفاذه في عام ٢٠٠٥، والاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا لعام ٢٠٠٦ الذي بدأ نفاذه في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ساعدا في تشجيع الاستثمار من أجل تطوير وصيانة وتحسين الطرق الرئيسية ذات الأولوية في آسيا وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا التي أفادت المنطقة

بشكل كبير. ولذلك نهيى بالمنظمات الدولية والبلدان المانحة دعم التنفيذ الفعال للمشاريع التي تم تحديدها بموجب الاتفاقيين الحكوميين الدوليين؛

٢٣ - ونحيط علما بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية غير الساحلية النامية من أجل التعامل مع العقبات القانونية التي يعيشها نظام النقل العابر في أفريقيا بسبب نقص الهياكل الأساسية المتكاملة والموحدة للطرق. ونؤيد في هذا السياق العمل الذي يقوم به مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. ونطلب إلى مكتب الممثل السامي مواصلة جهوده في الترويج لاتفاق حكومي دولي بشأن الهياكل الأساسية للنقل في أفريقيا لا سيما بالنسبة للطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

٢٤ - ونؤكد مجدداً التزامنا الكامل والأكيد بالمضي في مسار عمل جماعي وبنّاء في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز وحماية مصالحنا المشتركة. ونشدد على أن الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تعالج معالجة ملائمة في المحافل العالمية المرتقبة ذات الصلة، لا سيما المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢؛

٢٥ - ونشجع شركاءنا في التنمية، بمن فيهم الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، على تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتعلقة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٢٦ - ونطلب إلى مكتب الممثل السامي مواصلة تعبئة وتنسيق الدعم والموارد الدوليين من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وفقاً لولايته؛

٢٧ - وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر للاستعراض الشامل لبرنامج عمل ألماتي بعد مرور ١٠ سنوات في ٢٠١٣، وفقاً للفقرة ٤٩ منه ونشدد على أن الاستعراض الشامل سيمثل فرصة هامة للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائنا في التنمية لإجراء تقييم نقدي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وبخاصة أفضل ممارساته ومواطن ضعفه، ولوضع إطار استراتيجي موحد جديد عملي المنحى للعقد القادم على أساس شراكات أوسع نطاقاً بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بدعم أقوى من شركائنا في التنمية،

بهدف مساعدة بلداننا بطريقة فعالة في تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر بفعالية وكفالة الترابط من خلال الممرات التجارية الاستراتيجية الإقليمية للوصول إلى الموانئ البحرية أو شركاء التجارة الإقليميين، وبالتالي تيسير اندماجنا في اقتصاد عالمي يتزايد تعقيدا وتغيرا. وينص الإطار الجديد أيضا على ترتيبات فعالة من أجل متابعة واستعراض ورصد تنفيذه. ويقوم مكتب الممثل السامي بتنسيق العملية التحضيرية للاستعراض. ويوفر الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة المساعدة الفنية والتقنية لتلك العملية. وينبغي أن تسبق الاستعراض أعمال تحضيرية دون إقليمية وإقليمية وموضوعية بطريقة تشاركية فعالة جدا وجيدة التنظيم وواسعة النطاق. وينبغي عقد اجتماعين للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في أوائل عام ٢٠١٣؛

- ٢٨ - ونرحب مع التقدير بعرض حكومة كازاخستان استضافة الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في مجموعتنا وكذلك اجتماع استعراض عالمي تحضيري حول التجارة الدولية وتيسير التجارة في ألماتي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢؛
- ٢٩ - ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتزويد مكتب الممثل السامي بالموارد اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بمهامه المتعلقة بالأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج عمل ألماتي وتكليفات أخرى ذات صلة أصدرتها الجمعية العامة؛
- ٣٠ - ونعرب عن خالص تقديرنا للجهود التي بذلها كل من باراغواي، خلال رئاستها لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية في نيويورك لمدة عامين، وأعضاء المكتب في الدفع بالمسائل المتعلقة بتنمية مجموعتنا إلى الأمام.